الصباح AL-SABAH

منذ انطلاقتها في عام 2015

طائرات الإسعاف الجوي تنفذ أكثر من 4500 عملية نقل للمرضى والمصابين

المروحيات تصل الى أبعد الأماكن وأصعبها لتقديم الاسعافات والاخلاء الطبي

المروحيات توفر وسيلة نقل سريع وآمن للمرضى والمصابين

مروحيتان من اسطول خدمة الإسعاف الجوي والإخلاء الطبي

في الربع الأول من عام 2015 أطلقت وزارة الصحة خدمة الإسعاف الجوي والإخلاء الطبي داخل الكويت وخارجها في نقلة نوعية وخطوة حضارية دشنت مرحلة جديدة من اهتمام الوزارة بتطوير خدماتها الطبية حيث أسعفت أكثر من 4500 حالة حتى الآن.

ويهدف الإسعاف الجوي الى نقل سريع وآمن للمرضى أو المصابين جراء حوادث مختلفة بواسطة طائرات مجهزة بشكل كامل بمعدات وطواقم طبية تقدم الإسعافات الأولية لغاية الوصول إلى أقرب مستشفى.

وأكد مدير إدارة الطوارئ الطبية في وزارة الصحة منذر الجلاهمة لـ «كونا» أمس أهمية ودور الإسعاف الجوي في سرعة الاستجابة لإنقاذ حياة الذين يتعرضون لحوادث مختلفة لاسيما في أماكن يصعب وصول سيارات الإسعاف إليها مثل المناطق الصحراوية النائية والحدودية والجزر والشاليهات وغيرها.

وأوضح الجلاهمة أن أهمية المشروع تكمن بتقديم الرعاية الطبية ونقل المصابين جراء حوادث السير أو التعامل مع الأزمات الطارئة كالحرائق والكوارث الطبيعية وغيرها حيث تكون السرعة أمرا حاسما في عمليات علاج واسعاف الحالات الحرجة.

وأشار الى أن تلقي البلاغات يتم بأحدث الأجهزة منوها بتطبيق خطة الطوارئ وإدارة الأزمات من خلال التعاون المشترك بين وزارات الصحة والداخلية والدفاع والإدارة العامة للاطفاء.

واكد أن الادارة تسخر كل إمكاناتها للحفاظ على أرواح المواطنين والمقيمين مبينا أن «الخدمات الطبية منتشرة في أنحاء البلاد وبشكل مدروس» وبما أن «سرعة الاستجابة مهمة في الحالات الطارئة لتقديم الخدمة وإنقاذ المصابين فإن وصول طائرة الإسعاف العمودية إلى الموقع لا يستغرق سوى دقائق معدودة مما يتوجب جاهزية الطائرة للطيران فورا في حال الطلب».

وقال إن لدى «الإسعاف الجوي» طائرتين عموديتين لنقل المرضى والمصابين من الأماكن التي لا تستطيع سيارة الإسعاف الوصول إليها فضلا عن نقل الحالات الحرجة إضافة الى خدمة «الإخلاء الطبي» من خلال إدخال طائرة «نفاثة» لنقل المرضى ذوي الحالات الحرجة خارج البلاد وعودة المرضى.

واشار الى وجود بروتوكول للاسعاف الجوي اعتمدته الوزارة لنقل الحالات ويضم معايير طلب خدمة الإسعاف الجوي والحالات التي يلزم لها طلب الخدمة وعامل الزمن والنقل بين المستشفيات وخطوات طلب ونقل المرضى والمصابين.

وذكر ان الوزارة قامت مؤخرا بتمديد عقد خدمة الإسعاف الجوي والإخلاء الطبي لاستمرار الخدمة المقدمة لنقل المرضى وبخاصة في المناطق البعيدة لأهميته في سرعة وصول الحالات إلى المستشفيات فضلا عن الإخلاء الطبي لمرضى العلاج بالخارج.

ومن جانبه قال رئيس مركز خدمات الإسعاف الجوي بمنطقة الصباح الصحية ناصر السرحان في تصريح مماثل ل«كونا» ان المركز يعد نقلة نوعية في الخدمات الطبية ويسهم في تحقيق رؤية الوزارة الرامية للارتقاء بالمنظومة الصحية ودعم قدرات مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات.

وألمح إلى ان المركز يضم حاليا نحو 65 من الكوادر الطبية والفنية المؤهلة على أعلى مستوى وتتمتع بالاحترافية والكفاءة العالية وطائرتي إسعاف جوي وطائرة نفاثة للعلاج بالخارج فضلا عن وجود سبع مهابط للاسعاف الجوي موزعين على دولة الكويت.

وبدوره قال آمر قاعدة الإسعاف الجوي بالشركة المتعاقد معها الكابتن جاسم بوقمبر لـ«كونا» إن البداية كانت بطائرتين عموديتين للاسعاف الجوي وثالثة «نفاثة» للاخلاء الطبي لافتا الى ان جميع الطيارين كويتيين متقاعدين من القوة الجوية الكويتية.

وقال بوقمبر ان الشركة نفذت 4565 حالة منذ تدشين الإسعاف الجوي والاخلاء الطبي حتى الان منها 4030 حالة تم نقلها بالإسعاف الجوي «الطيران العمودي» استغرقت 5322 ساعة و33 دقيقة و535 حالة للاخلاء الطبي «الطائرة النفاثة» استغرقت 6569 ساعة و45 دقيقة.

ولفت الى ان الشركة تكونت من ضباط عسكريين متقاعدين من وزارتي الدفاع والداخلية والإدارة العامة للاطفاء والحرس الوطني بعد التحرير مبينا أن الاسعاف الجوي أحد مشاريع الشركة.

وأفاد أنه تم توقيع العقد مع وزارة الصحة لمدة خمس سنوات وتم التمديد خلال فترة جائحة كورونا ومؤخرا تم توقيع عقد لمدة خمس سنوات أخرى.

وقال ان الشركة لديها حاليا 20 طيارا و20 مسعفا و8 من الفنيين في مجال صيانة الطائرات ولديها أيضا 4 طائرات عمودية و2 «نفاثة» للعمل على مدار 24 ساعة.

وأوضح انه طبقا للعقد المبرم مع وزارة الصحة فإنه عند تلقي البلاغ يكون التحرك خلال ربع ساعة فقط بالطائرة العمودية «الاسعاف الجوي» و24 ساعة لبلاغات الطائرة النفاثة «الإخلاء الطبي».

وأشار الى انه في عمليات نقل مرضى العناية المركزة والمصابين التي يلعب عامل الوقت فيها أهمية قصوى ف«إننا نستخدم طائرات الإسعاف المجهزة تجهيزا طبيا كاملا برفقة طاقم طبي ذوي خبرة عالية لضمان نقل المريض بأعلى نسبة أمان وراحة ممكنة».

وأفاد أن الطائرات النفاثة المستخدمة مزودة بتجهيزات عناية طبية مركزة مثبتة بشكل دائم ويمكن عند الضرورة وضع معدات طبية إضافية فيها وبالتالي تضمن هذه المرونة نقلا سريعا وآمنا للمرضى في أقصر مدة زمنية.

وقال انه غالبا ما تتطلب الحوادث التي قد تقع أثناء الإجازات أو الإصابة بحالات صحية خطيرة مفاجئة في الخارج إعادة سريعة وآمنة للمريض ليكمل علاجه لذا تقدم الشركة خدمة النقل الطبي الآمن والمريح للمريض في جميع أنحاء العالم.

وأشار الى أن الطائرات العمودية تحتاج خلال عملها الى منطقة أمان حول موقع الحادث واغلاق بعض الشوارع كما يشترط ان تكون الطائرة على بعد نحو 30 مترا على الأقل عن السيارات تطبيقا لشروط الأمان والحماية.

وأوضح أن سرعة الاستجابة مهمة لتقديم الخدمة وإنقاذ المصابين في الحالات الطارئة مبينا أن وصول الطائرة العمودية إلى الموقع يستغرق دقائق مما يتوجب معه جاهزية الطائرة للطيران فورا في حال الطلب.

وذكر بوقمبر ان خطوات طلب ونقل المرضى والمصابين تتلخص في انه اثناء تجهيز المروحية يجب بقاء المريض على بعد مسافة لا تقل عن 100 متر من المروحية وأقصى حمولة في الرحلة الواحدة هي مصابان اثنان.

واضاف «في بعض الأحيان وبالنظر الى حجم المصابين وأوزانهم يمكن نقل أكثر من اثنين لكن هذا استثناء والأصل نقل اثنين كحد أقصى كذلك بالنظر الى الوزن والحجم فمن الممكن في بعض الأحيان ان يتم نقل مريض واحد فقط».

تتمات

نواف الكبير

رئيس مجلس الوزراء.

وعقب الاجتماع قال وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد بأنه في ضوء التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد، لعقد حوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لتوحيد الجهود وتعزيز التعاون وتوجيه الطاقات والإمكانات كافة لخدمة الوطن والمواطنين، نبذاً للخلافات، وتجاوزاً للعقبات التي أدت إلى تعطيل جلسات مجلس الأمة، في دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الحالي ، وفي إطار تكليف سموه لرؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والمجلس الأعلى للقضاء لاقتراح ضوابط وشروط العفو، فقد أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه، بالتقرير الأول الخاص بشروط وضوابط العفو، ولقاء صاحب السمو بالرؤساء الثلاثة، كما أحاط سموه المجلس علماً بالكتاب الوارد من وزير شئون الديوان الأميري الشيخ محمد عبد الله المبارك بشأن التقرير المشار إليه ، وحيث إن لسمو أمير البلاد كامل الصلاحيات الدستورية والقانونية، في اتخاذ ما يراه مناسباً في شأن العفو عن ممن صدرت عليهم أحكام، على النحو الذي تقدره الإرادة الأميرية السامية، بما لها من رؤية سياسية حكيمة ، فقد قرر سموه التكرم بمبادرته السامية، مستخدماً حقه الدستوري، وذلك بالتفضل بالعفو عن بعض أبناء الكويت ممن صدرت عليهم أحكام.

أضاف الناصر أن مجلس الوزراء عبر عن بالغ شكره وتقديره على هذه المكرمة الأبوية الكريمة، من لدن صاحب السمو الأمير وولي عهده الأمين، ترسيخاً لما جُبل عليه أهل الكويت من قيم التسامح والتسامي، كما عبر المجلس عن بالغ شكره إلى كل من رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعضاء مجلس الأمة، على جهودهم المباركة، وإلى كل من سعى وساهم في سبيل ترجمة توجيهات صاحب السمو.

وأكد مجلس الوزراء أنه على ثقة بأن هذه الخطوة سوف تهيئ الأجواء، نحو تعاون مثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفق الأسس الدستورية وتزيل كل العوائق التي من شأنها تعطيل التنمية والإنجاز، وتهيئ أجواء العمل كفريق واحد للارتقاء بكل ما فيه مصلحة الوطن والمواطن .

واوضحت مصادر مطلعة أن ان الكشوف المرفوعة تشمل 71 شخصا من بينهم 64 من المتواجدين في تركيا وغيرها، و7 من قضية المتسترين على المحكومين في قضية العبدلي، على ان يتم اعتماد الاسماء التي تنطبق عليها الشروط.

وأشارت مصادر قانونية إلى أن مراسيم العفو التي يتوقع صدورها تصدر صباح اليوم الإثنين، تعتبر نافذة من تاريخ الصدور ويسمح لأصحابها بالعودة خلال شهر.

نجاة الكاظمي

جماعات مسلحة مجرمة قرأت ضبط النفس والمهنية العالية التي تتحلى بها قواتنا الأمنية والعسكرية ضعفا، فتجاوزت على الدولة ورموزها، واندفعت إلى التهديد الصريح للقائد العام ولقواتنا».

وأشار البيان إلى أن «القوات الأمنية آلت على نفسها أن تحمي أمن العراق وسيادته أمام كل من تسول له نفسه تحدي الدولة»، مبينا أن «القوات ستقوم بواجبها الوطني في ملاحقة المعتدين ووضعهم أمام العدالة».

وأكد على أن الأجهزة الأمنية ستعمل بكل ثبات للكشف عن الجهات المتورطة في هذا الفعل «الإرهابي»، والقبض عليها، وتقديمها إلى المحاكمة العادلة، وفق قوله.

وفي الساعات الأولى من صباح أمس أعلن عن تعرض الكاظمي إلى محاولة اغتيال فاشلة بثلاث طائرات مسيرة مفخخة، تم إسقاط اثنتين منها بحسب وزارة الداخلية.

وذكرت مصادر عراقية أن الكاظمي ومرافقيه لم يصابوا بأي أذى. لكن أضرارا مادية لحقت بمقر إقامته الكائن في المنطقة الخضراء بوسط بغداد.

وبعد المحاولة، دعا الكاظمي – في كلمة متلفزة– الجميع إلى «الحوار الهادف والبناء من أجل العراق ومستقبله»، فيما أشار إلى أن «الصواريخ والطائرات المسيرة الجبانة لا تبني أوطاننا ولا مستقبلنا».

وبعد ساعات من استهداف منزل الكاظمي خيم على بغداد هدوء حذر، كما ساد الهدوء والترقب ساحات الاعتصام الذي ينفذه أنصار الفصائل المعترضة على نتائج الانتخابات قرب المنطقة الخضراء والذي يتواصل في ظل انتشار أمني مكثف.

وأدان الرئيس العراقي برهم صالح محاولة اغتيال الكاظمي ووصفها بالاعتداء «الإرهابي الجبان»، جاء ذلك خلال استقبال الكاظمي لصالح صباح اليوم، فيما أكد الكاظمي المضي قدما لإصلاح الأوضاع على مختلف الصعد.

أما مقتدى الصدر – زعيم التيار الصدري– فوصف الحادثة بأنها عمل إرهابي واستهداف للعراق وشعبه لتسيطر عليه «قوى الإرهاب واللادولة».

وقال عمار الحكيم – رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية – إن ما جرى عمل يعصف بسمعة العراق وينذر بأحداث أخطر تهدد المنجزات الأمنية والسياسية والاقتصادية للعراق.

كما أدان رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني محاولة الاغتيال، واصفا الهجوم بالتطور الخطير المنذر بعواقب وخيمة.

واستنكر رئيس مجلس النواب العراقي المنحل محمد الحلبوسي استهداف الكاظمي، معتبرا أن الاعتداء يشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار في البلاد، وطالب الجميع للعمل الجاد من أجل تفويت الفرصة على أعداء العراق.

وقال رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي قال –تعليقا على المحاولة– «أدعو منح العقلاء من السياسيين فرصة معالجة الأمور بعيدا عن ردود الأفعال المتشنجة».

كما أدان قيس الخزعلي – الأمين العام لحركة «عصائب أهل الحق»– المحاولة وشدد على ضرورة التحقيق من خلال لجنة موثوقة.

وشجب هادي العامري – رئيس تحالف الفتح– استهداف الكاظمي وحذر من طرف ثالث يقف وراء الهجوم.

واعتبر تحالف عزم محاولة اغتيال الكاظمي «جريمة إرهابية» سياسية هدفها تقويض النظام الدستوري وسلطة الدولة.

في المقابل، قال أبو علي العسكري – المسؤول الأمني لكتائب حزب الله في العراق– «إنه لا أحد مستعد لأن يخسر طائرة مسيرة على منزل رئيس وزراء سابق. وأضاف أن هناك طرقا أقل تكلفة وأكثر ضمانا كفيلة بالإضرار به».

وفي ردود الفعل الدولية العربية والدولية، أعربت وزارة الخارجية الكويتية عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين، لمحاولة الاغتيال الآثمة التي تعرض لها رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي.

وقالت الوزارة في بيان لها أمس، إن هذه المحاولة الإجرامية الآثمة لا تستهدف الكاظمي فقط، وإنما ما تحقق للعراق وشعبه الشقيق، من وحدة وإنجازات على الصعد كافة، مؤكدة قناعتها بوعي الأشقاء في العراق لتفويت الفرصة على من أراد بوطنهم ووحدتهم السوء.

وشددت الوزارة على وقوف دولة الكويت إلى جانب العراق، وتضامنها وتأييدها لكل الإجراءات التي يتخذها للحفاظ على أمنه واستقراره وسيادته.

كما أدانت الخارجية الإيرانية استهداف الكاظمي، مؤكدة موقف طهران بدعم الأمن والاستقرار في العراق. وسبق ذلك تصريح للأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني بأن «المحاولة الإرهابية ضد الكاظمي فتنة جديدة يجب إرجاعها إلى مراكز الفكر الأجنبية».

وأدانت الخارجية السعودية والقطرية محاولة اغتيال الكاظمي. ووصفت الخارجية السعودية استهداف الكاظمي «بالعمل الإرهابي الجبان، مؤكدة الوقوف إلى جانب العراق حكومة وشعبا».

وأعربت قطر عن إدانتها واستنكارها الشديدين لمحاولة اغتيال الكاظمي. واعتبرت وزارة الخارجية القطرية «المحاولة عملا إرهابيا يستهدف الدولة العراقية»، وشددت على ضرورة «ملاحقة الضالعين فيها وتقديمهم للعدالة».

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي نايف الحجرف أن أمن واستقرار العراق من أمن دول المجلس.

كما أدان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المحاولة ودعا كافة الأطراف والقوى السياسية بالعراق إلى التهدئة ونبذ العنف والتكاتف.

واعتبر الرئيس اللبناني ميشال عون أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها الكاظمي تستهدف استقرار وأمن العراق والجهود المبذولة في سبيل تعزيز وحدته الوطنية.

من جهتها وصفت الخارجية الأميركية المحاولة بالعمل الإرهابي الذي يستهدف عمق الدولة العراقية. وعرضت الخارجية المساعدة في التحقيق.

وأدانت بعثة الأمم المتحدة بالعراق المحاولة، وقالت «الإرهاب والعنف والأفعال غير القانونية يجب ألا يُسمح لها بتقويض استقرار العراق».

وقالت الخارجية التركية «ندين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي استهدف رئيس الوزراء العراقي في منزله».

نواب يطالبون

أضاف أن هذا التضخم والارتفاع في الأسعار يتحمله المواطن، من دون وجود إجراءات حكومية جدية وحقيقية لكبح جماح غلاء الأسعار، داعيا إلى مواجهة هذا الغلاء، وتنفيذ توجيهات سمو ولي العهد والمطالب الشعبية والنيابية الواسعة الخاصة بدعم وتمويل المتقاعدين بحلول مالية سريعة تساعدهم، وتساعد المجتمع على مواجهة هذا التضخم والغلاء في الأسعار .

ولفت إلى أن التوجيهات النيابية والمطالبات الشعبية، والتي توجت بتبني سمو ولي العهد هذا الموضوع، قد أخذت وقتا طويلا ، لكن حتى الآن لا نجد حلولا حقيقية من مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارتي المالية والتجارة تخفف المعاناة تجاه هذا الغلاء والتضخم .

وأفاد الشاهين أنه مما يزيد من «الطين بلة»، أن هذا الغلاء يأتي مصحوبا باستمرار التعدي على المال العام، وعدم تحصيل الأموال المتعدى عليها التي أساءت التأمينات الاجتماعية إدارتها.

وبين أنه وجه سؤالا حول دور وزارة العدل والنيابة العامة، في ملاحقة المتهم المدان الهارب فهد الرجعان وأن الإجابات جاءت مع الأسف غير مطمئنة حتى الآن، مشيرا إلى أن الإجابات كشفت عن أنه في 2016 وقعت الحكومة اتفاقية تتعلق بتسليم المتهمين المدانين بين الكويت وبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا، ولكن حتى هذه اللحظة، لم يتم تسلم هذا المتهم المدان.

وذكر الشاهين إن الإجابة عن السؤال الذي وجهه تبين أيضا أن المحكمة البريطانية المختصة في 6 نوفمبر 2017 وافقت على تسليم المتهم فهد الرجعان إلى الكويت وتمت إحالة الأمر إلى وزارة الخارجية في المملكة المتحدة لإصدار القرار النهائي بتسليمه ، لكن للأسف منذ ٢٠١٧ لم يتم هذا التسليم.

وأضاف إن الإجابة تبين أيضا أنه تم التحفظ على حسابات الرجعان وسياراته واليخوت الخاصة به داخل البلاد وخارجها في سويسرا والبحرين والمملكة المتحدة ، ولكن حتى هذه اللحظة لم نر أو نسمع أن دينارا واحدا تمت استعادته من هذه الاموال .

وقال الشاهين إنه كل يوم تتكشف صفحة جديدة من مشاكل مؤسسة التأمينات آخرها العجز عن استعادة مبلغ 550 مليون دولار من أحد البنوك في لبنان الشقيقة.

طائرات الإسعاف

ويهدف الإسعاف الجوي الى نقل سريع وآمن للمرضى أو المصابين، جراء حوادث مختلفة بواسطة طائرات مجهزة بشكل كامل بمعدات وطواقم طبية تقدم الإسعافات الأولية لغاية الوصول إلى أقرب مستشفى.

وأكد مدير إدارة الطوارئ الطبية في وزارة الصحة منذر الجلاهمة لـ «كونا» أهمية ودور الإسعاف الجوي في سرعة الاستجابة لإنقاذ حياة الذين يتعرضون لحوادث مختلفة، لاسيما في أماكن يصعب وصول سيارات الإسعاف إليها مثل المناطق الصحراوية النائية والحدودية والجزر والشاليهات وغيرها.

وأوضح الجلاهمة أن أهمية المشروع تكمن بتقديم الرعاية الطبية ونقل المصابين جراء حوادث السير أو التعامل مع الأزمات الطارئة كالحرائق والكوارث الطبيعية وغيرها، حيث تكون السرعة أمرا حاسما في عمليات علاج واسعاف الحالات الحرجة.

وأشار الى أن تلقي البلاغات يتم بأحدث الأجهزة منوها بتطبيق خطة الطوارئ وإدارة الأزمات من خلال التعاون المشترك بين وزارات الصحة والداخلية والدفاع والإدارة العامة للاطفاء.

واكد أن الادارة تسخر كل إمكاناتها للحفاظ على أرواح المواطنين والمقيمين مبينا أن «الخدمات الطبية منتشرة في أنحاء البلاد وبشكل مدروس» وبما أن «سرعة الاستجابة مهمة في الحالات الطارئة لتقديم الخدمة وإنقاذ المصابين فإن وصول طائرة الإسعاف العمودية إلى الموقع لا يستغرق سوى دقائق معدودة مما يتوجب جاهزية الطائرة للطيران فورا في حال الطلب».

وقال إن لدى «الإسعاف الجوي» طائرتين عموديتين لنقل المرضى والمصابين من الأماكن التي لا تستطيع سيارة الإسعاف الوصول إليها فضلا عن نقل الحالات الحرجة، إضافة الى خدمة «الإخلاء الطبي»، من خلال إدخال طائرة «نفاثة» لنقل المرضى ذوي الحالات الحرجة خارج البلاد وعودة المرضى.

العجمي : إعداد

أن اللجنة بحثت عددا من المشاكل التي يواجهها الرياضيون، لاسيما ما يخص التفرغ الرياضي، وما يعانيه بعض الرياضيين من تعسف بعض المسؤولين في الوزارات والهيئات في تطبيق قانون التفرغ الرياضي، مؤكدا أن اللجنة لمست تجاوبا من الوزير في هذا الجانب.

وبين العجمي أنه تم التطرق إلى تطبيق الاحتراف الكامل والاستثمار الرياضي، مؤكدا أن اللجنة ستتقدم بقانون متكامل لمعالجة هذين الموضوعين للانطلاق بالرياضة الكويتية من جديد.

وبين أن اللجنة ناقشت الاستراتيجية الحكومية للرياضة والتي ستنطلق اليوم الإثنين، مؤكدا أن لجنة الشباب والرياضة جادة في الإنجاز وتحقيق حلم الرياضيين بأسرع وقت ممكن.

متمردو إثيوبيا

برغبة طرفي الصراع في مواصلة القتال.

وقد تظاهر مئات الآلاف في عدة مدن إثيوبية – أمس الأحد– ضد مقاتلي تيغراي، بالتزامن مع تزايد الضغوط على الحكومة المركزية نتيجة تقدم المسلحين صوب العاصمة أديس أبابا.

وتجمع إثيوبيون في مظاهرات بميدان الصليب –وسط العاصمة أديس أبابا– للتنديد بجبهة تحرير تيغراي والفصائل المتحالفة معها، والتأكيد على دعم الحكومة الإثيوبية وقوات الجيش.

وندد بعض المتظاهرين بحكومة الولايات المتحدة والقوى الأجنبية التي دعت إلى وقف إطلاق النار بعد أن اشتدت وتيرة الحرب المستمرة منذ عام والتي حصدت أرواح آلاف الأشخاص وسط تقدم قوات المعارضة مطلع الأسبوع الماضي.

وكانت الولايات المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكينيا وأوغندا قد دعوا خلال الأيام القليلة الماضية إلى وقف إطلاق النار.

وتعهدت حكومة آبي أحمد بمواصلة القتال. وقالت إنها مسؤولة عن تأمين البلاد وحثت الشركاء الدوليين على مساندة الديمقراطية في إثيوبيا.

ولف بعض المتظاهرين في ساحة ميسكل بوسط أديس أبابا أجسادهم بالعَلم الوطني. واختص كثيرون الولايات المتحدة بالانتقادات.

ورفع أحد المتظاهرين لافتة مكتوبا عليها «العار عليك يا أميركا»، في حين ظهرت لافتة أخرى مكتوب عليها على الولايات المتحدة أن تكف عن «مص دماء إثيوبيا».

وغربي إثيوبيا، خرجت مظاهرات في مدينة أسوسا عاصمة إقليم بني شنقول، دعما لقوات الجيش والحكومة. وردد المتظاهرون شعارات مناوئة للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي وصفوها بالحركة الإرهابية.

ميدانيا، أكد المتحدث باسم جبهة تحرير شعب تيغراي غيتاشيو رضا أن مقاتليه يتقدّمون نحو الجنوب و«يقتربون من أتاي» التي تبعد 270 كيلومترا شمال العاصمة، وكذلك نحو الشرق باتجاه ميل الواقعة على الطريق المؤدي إلى جيبوتي وهو الأساسي لإمدادات أديس أبابا.

وفي تصريحات لوكالة الأنباء الفرنسية، قال رضا «أديس أبابا بوتقة يعيش فيها ناس من كافة الاهتمامات، والقول إن أديس أبابا ستتحوّل إلى حمام دمٍ إذا دخلناها أمر سخيف جدا. لا أعتقد أن هذه الفرضية تتمتع بالصدقية».

وأكد رضا أن السيطرة على العاصمة ليست «هدفًا». وقال «لسنا مهتمّين بشكل خاص بأديس أبابا بل نريد التأكد من أن آبي أحمد لا يشكل تهديدًا لشعبنا».

لكنه أشار إلى أنه في حال لم يرحل رئيس الوزراء فالمتمرّدون سيسيطرون «بالطبع» على المدينة.

وفي الوقت ذاته نفى أن تكون الجبهة تسعى لاستعادة السلطة التي فقدتها في 2018. وقال «يمكنني أن أؤكد لكم أن ذلك لا يهمّنا.. نريد ببساطة أن نتأكد من أن صوت شعبنا مسموع، ومن أنه يمارس حقه في تقرير مصيره خصوصًا عبر تنظيم استفتاء لتقرير ما إذا كان يريد أن يبقى في إثيوبيا أو أن يصبح مستقلًا».

وكانت جبهة تحرير تيغراي أعلنت خلال الأيام الماضية سيطرتها على مدن إستراتيجية عدة في إقليم أمهرة، بعدما استولت على جميع مناطق إقليم تيغراي يونيو الماضي.

وتصاعد التحدي الذي تواجهه أديس أبابا مع إعلان 9 فصائل –أول أمس الجمعة– تشكيل تحالف جديد للإطاحة بحكومة آبي أحمد تحت اسم «الجبهة المتحدة للقوات الفدرالية والكونفدرالية الإثيوبية».

سياسيا، أفاد مصدر دبلوماسي لقناة «الجزيرة»، بتعثر مساعي المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان، الذي يزور العاصمة أديس أبابا لوضع حد للأزمة في إثيوبيا.

وذكر المصدر أن إثيوبيا رفضت مقترحا من فيلتمان لإجراء مفاوضات غير مشروطة، إذ تواجه الحكومة حاليا جبهة تيغراي باعتبارها جماعة «إرهابية» وتطالب بانسحاب مسلحيها فورا من إقليم أمهرة من دون شروط مسبقة.

أضاف المصدر نفسه أن الجانبين –الأميركي والإثيوبي– اختلفا بشأن طبيعة المفاوضات، إذ قالت أديس أبابا إنها هي من تحدد ذلك من دون تدخل أطراف خارجية.

واليوم الأحد، نقل موقع بوليتيكو عن مسؤول بالخارجية الأميركية قوله إن عدم المرونة من الطرفين في إثيوبيا هو سبب استمرار الحرب.

وقال المسؤول إن واشنطن بذلت جهودا حثيثة لوقف الحرب الأهلية بإثيوبيا لكن دون جدوى.

وأضاف أن «واشنطن تحاول الدفع نحو حل سلمي بإثيوبيا لكن الأطراف المتحاربة لا تريد ذلك».